الفصل الخامس

الثورة العراقية الكبرى

— ٣ —

بقلم السيد عبد الرزاق الحسني

عبث الحلفاء بعهودهم

كان جنرال مود ، فاتح بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ م ، قد توفي في ١٦ تشرين الثاني من هذه السنة على اثر اصابته بالهيضة فاسندت القيادة العامة على الجيوش البريطانية في العراق الى جنرال مارشال فما كادت تركية تهادن الحلفاء في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ م حتى دعا القائد المذكور رهطاً كبيراً من اعيان بغداد وسراتها وممثلي الاقليات فيها الى اجتماع عقد في الساعة الرابعة والنصف من يوم السبت الموافق ٢٧ المحرم ١٣٣٨ هـ ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ م فتناوله الحاكم الملكي العام الخطاب التالي فتلاه على المجتمعين بصوت جهوري وهذا نصه :

حينما دخل بغداد المرحوم القائد السير ستانلي مود يرأس جنوده المنصورة قبل ثمانية عشر شهراً كان اول عمل قام به هو اصدار منشور الى اهالي بغداد ، وبواسطتهم الى سكان العراق ، وكان الخطاب الذي حواه ذلك المنشور تأميناً في الحاضر ورجاء في المستقبل ، ولا بد ان كثيراً من الحاضرين يذكرون كلمات القائد مود وعندهم ايضاً صور من منشوره فقال لكم ان الجيش البريطاني جاء كم منقذاً لا فاتحاً ولا يوجد تحت الحكم البريطاني تعرض لديانة اي رجل كان ولا لأعمال الخاصة ولكن تكون عدالة شاملة يتساوى فيها كل احد ويكون فيها مجال لسعي الجميع وقد وعدكم ان نبذل قصارى جهدنا في تنشيط التجارة وزيادة التقدم وان نخصص انفسنا لرفع منار الحرية وكذلك لاجل ارتقاء منافعكم المادية . ولكن القائد مود كما تعلمون ايها السادة — لم يجد فسحة في عمره لانجاز هذا الوعد فقد وضع الاساس وبقي عليّ اتمام البناء . وفي هذا اليوم الذي يقع فيه على حسب التقريب ذكرى مرور سنة على وفاة القائد مود لمأسوف عليه تلك الوفاة التي جاءت في غير اوانها ، أتيت لاذيع بينكم انتهاء القتال مع الجيوش التركية بصورة ظافرة . وفي مدة البضعة الاشهر بعد قتال شديد دام طويلا تغير وجه الحرب تغيراً فجائياً عجيباً [فبلغاريا] اذعنت بدون شرط (والنمسا) سلمت تسليماً مطلقاً و (الجيوش الالمانية) تنسحب انسحاباً كاملا و(تركية) طلبت الصلح . وقد علمتم ان الجيوش البريطانية تقدمت في ايام قلائل من (الناصرة) الى (دمشق) ومن « دمشق » الى « حمص » و « حما » ومن هناك الى (حلب) ولم يكن التقدم في (سورية) فقط بل اننا على دجلة ايضاً اخذنا نصيبنا ، وبعد ان دمرنا واسرنا الجيش التركي باجمعه نحن الآن في موقف يجعل مقادير الموصل بيدنا فعليه تكون الحرب قد انتهت في البلاد التي تتعلق بهذه الساحة ويمكننا اليوم ان نبين ان الوعود التي اعطيت مراراً يجب ان تنجز في اول فرصة ممكنه وبمثابة عربون في الوقت الحاضر يدل على نوايانا الحسنة ابلغكم ما يأتي :

١ — ان اسرى الحرب ما عدا الذين هم من الجنس التركي المعتقلين في الهند يسمح لهم بالرجوع الى اوطانهم

٢ — انه ، في داخل الاراضي المحتلة ، تطلق الحرية التامة للتجارة ، فتخفف تضييقات الحصار

٣ — يكون تخفيف ايضاً من التضييق على المسافرات الشخصية

٤ — يسمح مرة ثانية بنقل الجثث للدفن في كربلا والنجف بشروط مناسبة

٥ — تفتح الطرق من جديد للزيارات المنظمة من قبل الاهالي للاماكن المقدسة

٦ — ان موظفي الحكومة الثابتين الذين لا يخدمون فعلا في صفوف الجيش وقد قاموا بوظيفتهم بصورة حسنة يعطون جائزة معاش شهر

٧ ينتخب بعض المسجونين في السجن الملكية يطلق وسراحهم

٨ يوزع طعام والبسة على فقراء بغداد والمدن الاخرى

وتخفف القوانين الحالية تخفيفاً قليلا

ايها السادة : لا أجد عندي ما أقوله غير ذلك لكنني اطلب اليكم ان تعتقدوا ان التضحيات والازعاجات التي لابد من وقوعها بسبب وجود جيش بين ظهرانيكم لم تكن ناشئة عن رغبة فينا ولكن اقتضتها الضرورة العسكرية واني اعد باسم جلالة الملك الامبراطور ان اقوم بازالة كل سبب يدعو الى الشكوى بالسرعة الممكنة وفي الوقت ذاته اطلب اليكم ان تشاركوني بتحية هذا العلم البريطاني المرفوع امامكم وان تهتفوا ثلاثاً لجلالة الملك « جورج الخامس » المحبوب الشفوق حيا الله الملك « ١ »

ويقول كولونيل أي تي ولسن انه اذاع هذا البيان دون اذن حكومته البريطانية ودون علمها (٢)

المجلس البلدي هو الحكم الزاني

لم يكن في العراق ، قبل اعلان الدستور العثماني في ٢٣ تموز ١٩٠٨ م غير ثلاث صحف كانت تنشرها الحكومة العثمانية باللغتين العربية والتركية في كل من مراكز الولايات الثلاث بغداد والبصرة والموصل فلما أذن مؤذن الحرية والمساوات بين الناس انتعشت الافكار وانتشرت الصحف في العراق حتى صدر منها زهاء سبعين صحيفة خلال ثلاث سنوات ولكن لم يكن الاتحاديون يتقلدون زمام الحكم في الآستانه حتى كمو الافواه وحرموا الصراحة في القول فدخلت الصحف والحرية الصحفية في خبر كان « كما يقول النحاة » ولما احتل الانكليز العراق اصدروا جريدة « الاوقات البصرية » في البصرة سنة ١٩١٥ م وجريدة « العرب » في بغداد عام ١٩١٧ م وجريدة « الموصل » في الموصل عام ١٩١٨ م لتعبر هذه الصحف عن سياستهم وتنطق بلسانهم وقد صدرت جريدة (العرب) يوم السبت الموافق ١٦ تشرين الثاني ١٩١٨ م تحمل في عددها المرقم (١٤١) مقالا خطيراً عن (الحكم الذاتي) الذي وعد به

« ١ » جريدة العرب العدد ١٣٠ بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٨ م

« ٢ » راجع كتابه تصادم في الولاء الجزء الثاني ١٠٢ من طبعة سنة ١٩٣٦ م

الانكليز العراقيين هذا نصه :

« اذيع على اهالي العراق من وقت الى آخر ان سياسة الحكومة البريطانية ترمي دائماً الى تنشيط روح الوطنية والاستقلال في جميع البلاد التي يمتد اليها النفوذ البريطاني والنفع الذي يعود على اهالي البلاد من انعاش هذا الروح هو عظيم جداً ، لكنه لا يمكن للذين لم يحصلوا على اختبار عملي في الامور احراز كل ذلك مرة واحدة . بل انهم يرقون اليه تدريجياً . ولا ريب ان الطريقة المثلى التي نخطو فيها الاهالي اول خطوة تكون باشتراكهم فعلياً في ادارة امورهم المحلية الخاصة ومنها يرتقون مع الزمان الى امور اوسع نطاقا . وطبقاً لهذه الخطة قرر ان ينشأ من اول شهر كانون الثاني المقبل «اي كانون الثاني ١٩١٩م» مجلس بلدي للنظر في امور البلدية . ويتألف هذا المجلس من رئيس ومن رئيسيين ثانيين ومن كاتم اسرار ومعاون كاتم اسرار وكل من هؤلاء يكون موظفاً من لدن الحكومة ويكون ايضاً في المجلس عشرة اعضاء ، غير رسميين يعينهم الرئيس وستة اعضاء غير رسميين آخرون ينتخبون على طريقة تشرح فيما بعد . ويرتأى ان هذا المجلس عند تأليفه سينظر في امور رسوم البلدية وواردات بغداد تحت رعاية ونظارة الادارة الملكية ولذلك يزود بسلطة مالية تامه يمكنه معها ان يصدق على دفع مبلغ نهايته ٥٠٠٠ ربيه ويمكنه ايضاً التصديق على صرف مبلغ قدره ١٥٠ ربية في الشهر لكل امر واحد ، وتكون هذه السلطة على كل حال تابعة لما خصص في الميزانية لهذا للصرف . وعلى المجلس الذي اعطي هذا المقدار من السلطة المالية ان يعتني في الامور الآتيه :

التنظيف والصحة العامة والمستشفيات واسعاف الفقراء والطرق والمتنزهات والأسواق والحرف وتخطيط الدور والمدينة والأبنية والتجارة النهرية والامور الاخرى الراجعة الى ادارة البلدية .

وقد وضعت قوانين العمل وصودق عليها وعين فيها عدد الجلسات التي يعقدها المجلس في كل شهر ، والطريقة

والطريقة التي يتبعها في المناقشات . ويكتب محضر المجلس في اللغتين العربية والانكليزية وتنشر من وقت الى آخر المعاملات ليطلع عليها العموم . وينشأ مثل هذا المجلس في جميع المدن الكبيرة في العراق ويكون عرضة للتغيرات حسبما تقتضيه الحالة المحلية .

وهذا العمل المذكور يكون عربونا يدل على نوايا الحكومة البريطانية الحسنة نحو اهالي العراق الذين يؤمل منهم أن ينتهزوا الفرص السانحة لهم ويبادروا بروح الاخلاص لخدمة الغرض المشترك) اه

حقاً انها لمهزلة وأية مهزلة أعظم من اعتبار العناية بالمتنزهات وتنظيف الطرق نوعا من (الحكم الذاتي) (والاستقلال السياسي) ؟ ومتى كانت المجالس البلدية إدارات ومصالح حكومية لينعم بها الانكليز على العراقيين وفاءاً بالعهد الذي قطعوه والفرنسيون في البلاغ الانكليزي ـ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ م القائل ان الغاية التي ترمي اليها كل من فرنسه وبريطانيه . . . تحرير الشعوب تحريراً تاماً نهائياً وتأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم) ؟

لهذا فلا عجب ان يلقى هذا المشروع صدوداً من معظم العراقيين ومعارضة في المحافل الوطنية أدّيا الى اقناع السلطة المحتلة بلزوم العدول عنه رغم نجاحه في بعض الالوية التي كان يهيمن عليها الحكام العسكريون هيمنة مطلقة .

فطنة حكومة لندن

يقول تمبرلي في الجزء السادس من كتابه « تاريخ مؤتمر الصلح في باريس » ص ١٨٠ .

« لم تعد القضية العراقية محلية وادارية في بدء المفاوضات لمعاهدة الصلح بل اصبحت قضية سياسية علمية وهذا ما أشير اليه ـ كما يظهر ـ في البلاغ البريطاني ـ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ الذي نص على ـ ان الغرض الذي ترمي اليه كل من بريطانيه وفرنسه في الشرق هو تأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطانها من تأييد رغبة السكان الوطنيين انفسهم ومحض اختيارهم واعترافهما بهذه الحكومات عندما يتم تأسيسها تأسيساً فعلياً ـ وكان موضوعا بصورة أولية ليشمل وضع سورية والحجاز ولكن العراقيين طلبوا شموله العراق كأمر طبيعي وفي الوقت نفسه برزت فكرة الانتداب » اه (١)

فتصرفات ني . تي ولسن ، نائب الحاكم الملكي العام في العراق ، واعلانه سياسة بريطانية تخالف مقررات مؤتمر الصلح لم تكن لترضي الحكومة البريطانية فوجهت اليه البرقية التالية من قبل وزارة الهند بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ م .

« كان غرض البلاغ الانكليزي ـ الفرنسي أن يجلو مبدئياً الوضع القائم في سورية الذي نجم عن شكوك العرب في نوايا الفرنسيين . يجب ان يعلم الجميع ان مؤتمر الصلح سيبت نهائياً في مستقبل البلاد العربية كلها أما في الوقت الحاضر فقد ذكر البلاغ ان حكومة صاحب الجلالة ستساعد على تأسيس حكومة وطنية في المنطقة المحررة ، كجزء من سياستها ، وانها لا تنوي ان تعرض على الاهلين أية حكومة تكون كريهة لديهم . اننا نرغب ان تقوم حكومة في العراق ليس أقوى منها ولا اكثر استقراراً ويتوفر فيها ذلك الشرطان وبلوغاً لهذه الغاية فنحن مستعدون ان نقدم كل المساعدة البريطانية الضرورية بما فيها جيش احتلال .

« ومما لاشك فيه ان الضرورة تقضي قبل كل شيء إيجاد مشارفة بريطانية واسعة وان تبقى العلاقات الخارجية بكاملها في أيد بريطانية . اننا لا نفكر بضم هذه البلاد وكذلك بحسب ما يتضح لنا في هذه اللحظة ، سوف لا نعلن الحماية عليها . وان حالة مشابهة لما نقصده هو وضعية مصر قبل الحرب باستثناء الامتيازات الاجنبية .

« يجب ان تتخذوا من المبادئ المقررة أعلاه نبراساً لكم في أعمالكم الادارية وبياناتكم الرسمية وسيكون من الممكن لكم ان تستجلبوا رضاء اصدقائنا في اننا لا ننوي هجرهم ولا

(١) تاريخ مؤتمر الصلح في باريس ص ١٨٠ من الجزء السادس .

مشكلة الرأي العام

في الدولة الديمقراطية

بقلم الاستاذ عبد الجليل علي الطاهر

بعد إن بقي علم النفس احقاباً طويلة يسيطر عليه المتطفلون والمشعوذون ، بذل العلماء المحدثون والمربون الجهود الجبارة ، فأدخلوا الطرائق العلمية عليه ، وجعلوه يعتمد على التجارب والمختبرات فما وازدهر ، فلم تكد نتائجه توضح النفس البشريه وفعالياتها وضروب نشاطها . . . ولم تكد النظم الديمقراطية تتركز وتتبلور بعد كفاح طويل حتى اوجدت مفاهيم الرأي العام قبولا وترحيباً بين اساتذة العلوم السياسيه وعلماء الاجتماع وبين الساسة الذين يتزعمون الاحزاب والمنظمات و يقودون الناس لتحقيق برامج معينة . اما الرأي العام بمعناه الحديث كان من نتاج السنين الاخيرة من القرن الثامن عشر ، على انه بستطاعنا ان نرجع الى اصوله وجذوره في الماضي البعيد حيث المجتمع الاغريقي ـ اذ سنجد كلمات مرادفات له مثل (فيم) و (نوموس) و (أوسا) مألوفة في اثينا . ولم يكن الامر مقتصراً على الاثينيين فحسب ، بل يبحث الرومان عن (فاما بو بيوليس) في عصر الجمهورية قاصدين به الراي العام ونعتوه في أواخر الامبراطورية بـ (فوكس بوبيولى) (١)

اما في العصور الوسطى فقد استعمل الفقهاء في كلا المعسكرين البابوي والامبراطوري ما يماثل هذا الاصطلاح واهتم مكيافيللي بقوة الرأي العام التي دعاها « بوبليكا فوكا » (٢) واننا لنتلمس بكل وضوح في رواية [هنري الرابع] لشكسبير العبارة الآتية : [الرأي العام هو الذي أوصلني الى العرش] كما اننا نجد في غضون القرن السابع عشر المحاولات الاولى في انكلترا لتحديد مفهوم الرأي العام وتعريفه . فقد كتب « وليام تمبل » : ـ « إن مصدر السلطة السياسية هو الرأي المتفوق الداعي الى الحكمة » (٣) ويقول « جون لوك » : ـ « ان القوانين التي تسير اعمال الناس بصورة عامة هي [١] : القانون الالهي [٢] القانون المدني [٣] قانون الرأي العام (٤) وانتشر مفهوم الرأي العام في القرن الثامن عشر بين

أن ننقطع عن انجاز الاعمال الهامة التي باشرناها . وفي الوقت نفسه فاننا مهتمون بحل مسألة الشكل الحكومي الاصلح لحكم هذه البلاد ، و يسرنا ان نحصل على اية مساعدة أو مشورة يكون في استطاعتكم وفي استطاعة مستشاريكم ان يقدموها حول هذا الامر . واننا نرغب بصورة خاصة أن تقدموا الينا بياناً موثوقاً عن وجهة نظر السكان المحليين في مختلف المناطق حول الامور المعينة فيما يلي :

١ ـ هل يرغبون في دولة عربية واحدة تحت الوصاية البريطانية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج (العربي) الفارسي ؟

٢ ـ هل يرغبون ، في هذه الحالة ، في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة .

٣ ـ من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة ؟

[من المهم جداً في نظرنا ان يكون التعبير عن آراء السكان المحليين حول هذه الامور حقيقياً بحيث ان اعلانه للعالم يكون تعبيراً نزيهاً عن رأي سكان العراق] إه (١)

بغداد — عبد الرزاق الحسني

(١) ولسن ص ١١٠ ـ ١١١ من الجزء الثاني [تصادم في الولاء]

---

(١) راجع دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، مج (٧) مادة « الرأى العام » بقلم وليام باوير (بالانكليزية) .

(٢) نيقولو مكيافيللي ، مؤلف كتاب الأمر وتاريخ فلورنسه (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) .

(٣) وليام تمبل ، مؤلف كتاب « مقال عن أصل وطبيعة الحكومة » [١٦٧٢] . (بالانكليزية)

(٤) جون لوك ، مؤلف « مقال يتضمن المعرفة الانسانية » [سنة ١٦٩٠ [بالانكليزية] .